الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/52/364
26 September 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الثانية والخمسون
البند ١٨ من جدول الأعمال

تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

مسألة الصحراء الغربية

تقرير الأمين العام

١ - في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، اتخذت الجمعية العامة بدون تصويت القرار ١٤٣/٥١، بشأن الصحراء الغربية. وهذا التقرير، الذي يغطي الفترة الممتدة من ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ إلى ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، مقدم عملا بالفقرة ٩ من ذلك القرار.

٢ - وواصل الأمين العام، بالتعاون الوثيق مع الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية، بذل مساعيه الحميدة لدى الأطراف المعنية.

٣ - وفي ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، قدم الأمين العام إلى مجلس الأمن تقريرا[١] أعلمه فيه أن اقتراحه المتعلق بالاحتفاظ بمكتب سياسي لمواصلة الحوار مع الطرفين والبلدين المجاورين، في سياق خطة التسوية للصحراء الغربية[٢]، قد نفذ. وكان يرأس المكتب السياسي الممثل الخاص بالنيابة، الذي بذل جهودا مكثفة، وفقا لقرار مجلس الأمن ١٠٥٦ (١٩٩٦) المؤرخ ٢٩ أيار/ مايو ١٩٩٦، لتسهيل أي جهد يبذل لمساعدة الطرفين على المضي في مسار يؤدي إلى وضع صيغة متفق عليها لتسوية خلافاتهما. وإضافة إلى دعم الممثل الخاص بالنيابة، يكفل المكتب السياسي دوام الاتصال مع الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (جبهة البوليساريو) في تندوف، ويساعد على استمرار الاتصالات الأخرى ويقدم مساعدة عامة لبعثات تقصي الحقائق الموفدة إلى الإقليم وإلى منطقة تندوف. وسوف يقوم أيضا برصد وسائل وشبكات الإعلام المحلية والإقليمية والدولية ويعمل مع الخبير القانوني المستقل فيما يتصل بتنفيذ ولايته.

٤ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير[١]، قام الممثل الخاص بالنيابة بسفريات منتظمة بين الرباط ومنطقة تندوف، وبذل قصاراه لإضفاء زخم على تبادل الآراء والمقترحات بين الجانبين. وفي تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٦، قام أيضا بزيارة الجزائر وموريتانيا حيث أجرى محادثات مع الحكومتين المعنيتين بشأن سبل

التغلب على العقبات التي تعترض تنفيذ خطة التسوية، لا سيما الجوانب التي أبرزها مجلس الأمن، وكذلك بشأن التدابير التي من شأنها أن تسهم في بناء الثقة.

٥ - وأشار الأمين العام إلى أن مجلس الأمن أكد من جديد في قراره ١٠٥٦ (١٩٩٦) أن إحراز التقدم يتطلب أن تتوافر لدى الطرفين رؤية لفترة ما بعد الاستفتاء. ولاحظ أن مما يدعو إلى التشجيع أن لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (الرابعة) التابعة للجمعية العامة أحيطت علما في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ بأن اتصالات جرت بين الطرفين وأنها سوف تستمر وأن تلك الاتصالات لن تغفل عن خطة التسوية الناظمة لإجراء الاستفتاء.

٦ - وأحيط مجلس الأمن علما بأنه لم يمكن التوفيق بين موقفي حكومة المغرب وجبهة البوليساريو بشأن استئناف عملية تحديد الهوية. وأحيط علما أيضا بأنه لا يزال لمنظمة الوحدة الأفريقية وجود رفيع المستوى في منطقة البعثة لضمان مواصلة التعاون مع بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية.

٧ - وأعلم الأمين العام مجلس الأمن أنه، إثر مبادرة من حكومتي ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية، أطلق في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ سراح ٦٦ من أسرى الحرب التابعين لجبهة البوليساريو الذين كانوا محتجزين لدى المغرب، وذلك بمساعدة من لجنة الصليب الأحمر الدولية. وأشار الأمين العام أيضا في هذا السياق إلى أنه أطلق سراح ١٨٥ من أسرى الحرب المغاربة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ كانوا محتجزين لدى جبهة البوليساريو، وذلك بمساعدة لجنة الصليب الأحمر الدولية وحكومتي الأرجنتين والولايات المتحدة الأمريكية. وأعرب عن تقديره لجهود الدول الأعضاء التي ساعدت في تنفيذ هاتين العمليتين لإطلاق سراح أسرى الحرب.

٨ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل الخبير القانوني المستقل جهوده من أجل الإفراج عن السجناء السياسيين. وبعد اجتماعه في مطلع تموز/يوليه مع السلطات المغربية في الرباط وممثلي جبهة البوليساريو في لاس بالماس، في جزر الكناري، عاد إلى منطقة البعثة خلال الأسبوع الأخير من آب/أغسطس. وفي ٢٧ آب/أغسطس، قام بزيارة بعض مخيمات اللاجئين في منطقة تندوف والتقى بمسؤولي جبهة البوليساريو وعدد من المشايخ الذين زودوه بمعلومات مفيدة.

٩ - ونظمت جبهة البوليساريو أيضا اجتماعا بين الخبير القانوني المستقل وممثلي رابطة أسر السجناء والأشخاص المختفين الصحراويين. وفي ذلك الاجتماع، سلم ممثلو الرابطة الخبير القانوني المستقل قائمة بالأشخاص الذين يقال إنهم "اختفوا". وقام الخبير القانوني المستقل بمقارنة القائمة بالبيانات التي في حوزته، وكان آنذاك بصدد الانتهاء من إعداد قائمة بالتعاون مع الرابطة التي طُلب منها إيضاح بعض معلوماتها. ويتوقع من جبهة البوليساريو أن تصادق على القائمة قبل إرسالها رسميا، عن طريق الممثل الخاص بالنيابة، إلى السلطات المغربية التي سيتابع الخبير القانوني المستقل بذل جهوده لديها.

١٠ - وواصلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين رصد التطورات في المنطقة وتعهدت بأن تستعرض وتستكمل باستمرار خطة الإعادة إلى الوطن التي وضعت في عام ١٩٩١. وقد حددت عمليات الاستكمال في التقديرات السوقية تكلفة مشروع الإعادة إلى الوطن الذي تضطلع به المفوضية بقرابة ٥٠ مليونا من الدولارات. وعندما تسمح الظروف، تعتزم المفوضية الاضطلاع بعملية تسجيل أولية للعائدين المحتملين، وهي جزء أساسي من الأعمال التحضيرية لعملية الإعادة إلى الوطن في إطار خطة التسوية. وفي نفس الوقت، أنجز مسح موارد المياه وإن أوقف مؤقتا تنفيذ برنامج يُعتزم القيام به للحفر حول مواقع الإعادة إلى الوطن المحتملة.

١١ - وأوفدت المفوضية عدة بعثات إلى الإقليم والمغرب والجزائر، بما في ذلك مخيمات اللاجئين في منطقة تندوف. وأجرت مفاوضات مع الأطراف المعنية التي تعهد جميعها بتقديم التعاون والدعم الكاملين. واضطلعت المفوضية أيضا، بالتشاور مع الممثل الخاص بالنيابة، بعدد من المبادرات لاستكمال الجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية. وإضافة إلى ذلك، تواصل المفوضية برنامجها لتقديم المساعدة إلى أقل فئات اللاجئين مناعة في المخيمات.

١٢ - وأحيط مجلس الأمن علما أيضا بأنه، عملا بالقرار ١٠٥٦ (١٩٩٦)، خُفض العنصر العسكري الذي يرأسه الميجور - جنرال خوسيه إدواردو غارسيا ليياندرو (البرتغال) بـ ٢٠ في المائة، من قوام بلغ ٢٨٨ مراقبا عسكريا في أيار/ مايو إلى ٢٣٠ مراقبا بحلول ١ تشرين الثاني/نوفمبر. وتحقق التخفيض عن طريق عمليات التناوب العادية وحدث أكبر تخفيض في أيلول/سبتمبر عندما خفض القوام من ٢٥٩ إلى ٢٣٢. وبالرغم من إجراء هذا التخفيض، أمكن الاحتفاظ بعدد الدوريات في الميدان عند المستوى السابق والمحافظة على الأنشطة التشغيلية العامة من خلال زيادة عدد الطلعات الاستطلاعية بالطائرات العمودية.

١٣ - وفي الوقت الذي لا يزال فيه وقف إطلاق النار قائما، لاحظت البعثة حدوث بعض الانتهاكات التقنية له، فضلا عن تكثيف النشاط العسكري لدى الجانبين، ويبدو أن الهدف من ذلك هو ضمان الاستعداد القتالي مع اقتراب نهاية فترة الولاية الحالية للبعثة. وخلال آب/أغسطس، أجرت قوات جبهة البوليساريو مناورات بالذخيرة الحية. وقام الجيش المغربي الملكي أيضا بطلعات جوية وأجرى تدريبات على الإنذار الجوي من مطار سمارة. بيد أن كلا من المغرب وجبهة البوليساريو قدما، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، الدعم السوقي إلى البعثة في مواقع الأفرقة.

١٤ - وبذلت البعثة جهدا خاصا لتجنب زيادة حدة التوتر كما حدث قرب نهاية فترة الولاية السابقة في أيار/ مايو ١٩٩٦. وفي هذا الصدد، وافق الجانبان على اقتراح قائد القوة بتعليق المناورات بالذخيرة الحية وبالأسلحة الجماعية والثقيلة خلال شهري تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦.

١٥ - وخفض عنصر الشرطة المدنية الذي يرأسه اللفتاننت كولونيل جان كليفن (النرويج) من أقصى عدد له وهو ٩١ فردا في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ إلى ٤٤ فردا بحلول نهاية أيار/ مايو، ثم خفض مرة أخرى

عملا بتعليق عملية تحديد الهوية. وقد اقتضى الأمر الاحتفاظ بتسعة ضباط شرطة مدنية بغية ضمان أمن المعدات والمعلومات المحوسبة في العيون وتندوف.

١٦ - ونظرا للدلائل على أن الطرفين يتحركان قدما للتوصل إلى حل للمسائل المعلقة بشأن تنفيذ خطة التسوية، وسعيا إلى إتاحة الوقت لتحقيق مزيد من التقدم، أوصى الأمين العام بتمديد ولاية البعثة لفترة أخرى مدتها ستة أشهر، حتى ٣١ أيار/ مايو ١٩٩٧. وأوضح، في الوقت نفسه، أنه لا يمكن أن يُتوقع من المجتمع الدولي أن يؤيد تمديد ولاية البعثة إلى ما لا نهاية له ما لم يحدث تقدم ملموس نحو التوصل إلى تسوية لمسألة الصحراء الغربية.

١٧ - وقد جدد مجلس الأمن في قراره ١٠٨٤ (١٩٩٦) المؤرخ ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ التزامه بإجراء استفتاء في الصحراء وفقا لخطة التسوية، وأعرب عن دعمه لأنشطة الممثل الخاص بالنيابة الرامية إلى مواصلة الحوار. وطلب مجلس الأمن من الأمين العام تقديم تقرير مؤقت بحلول ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٧ عن أنشطته الرامية الى الخروج من المأزق الذي يحبط تنفيذ خطة التسوية. ولاحظ الأثر الإيجابي لإبداء حسن النية ولجميع الاتصالات الرامية إلى تنفيذ الخطة، ورحب بالخطوات التي اتخذها الطرفان، اثباتا لحسن النية، وشجعهما على مواصلة بذل الجهود من أجل بناء الثقة بينهما. وطلب المجلس أيضا إلى الأمين العام أن يقترح خطوات بديلة، في إطار خطة التسوية، إذا لم يحرز أي تقدم يذكر نحو إزالة العقبات التي تحول دون تنفيذ الخطة، وأن يواصل إبقاء قوام مختلف عناصر بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية وحجمها وتكوينها قيد الاستعراض الفعلي لضمان أقصى قدر من الكفاءة والفعالية. ومددت ولاية البعثة حتى ٣١ أيار/ مايو ١٩٩٧ وطلب من الأمين العام أن يقدم بحلول ٩ أيار/ مايو تقريرا عن تنفيذ القرار.

١٨ - وفي ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، وجّه الممثل الدائم للمغرب رسالة[٣] إلى رئيس مجلس الأمن يسترعي فيها اهتمام أعضاء المجلس إلى التحريفات فيما يتصل بخطة التسوية في مشروع القرار الذي كان يجري إعداده آنذاك. وفي رأي المغرب، يتعامى المشروع عن الأسباب الحقيقية وراء المأزق الذي وصلت إليه عملية تحديد الهوية، ويقدم عناصر يعتبرها المغرب مخالفة لخطة التسوية.

١٩ - وأحاط الأمين العام في تقريره المؤقت المؤرخ ٢٧ شباط/فبراير ١٩٩٧[٤]، مجلس الأمن علما بأن الممثل الخاص بالنيابة عمل، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، على إقامة اتصالات مع الطرفين، وزار كلا من الرباط وتندوف في عدة مناسبات خلال شهري كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦ وكانون الثاني/يناير ١٩٩٧. وقد كرر كل من حكومة المغرب وجبهة البوليساريو الإعراب عن التزامهما بخطة التسوية وعن رغبتهما في أن يتم تنفيذها. إلا أنه لم يطرأ أي تغيير على موقف أي منهما إزاء استئناف عملية تحديد الهوية.

٢٠ - وفيما يتعلق بتدابير بناء الثقة، أعلم الأمين العام مجلس الأمن أيضا أن حكومة المغرب أكدت من جديد الموقف الذي أعرب عنه علنا الملك الحسن الثاني في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦. وكررت جبهة

البوليساريو أيضا الإعراب عن رغبتها في مواصلة الاتصالات، بيد أنها أشارت إلى أنها غير مستعدة للقيام بذلك على أساس الشروط التي يعتبرها المغرب ضرورية.

٢١ - ومتابعة لطلب الخبير القانوني المستقل في ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، قدمت جبهة البوليساريو قائمة منقحة ومشروحة بالأشخاص الذين يدعى أنهم محتجزون في المغرب لأسباب سياسية. وفي ١٦ كانون الثاني/يناير أحال الممثل الخاص بالنيابة القائمة رسميا إلى وزارة الداخلية المغربية.

٢٢ - وأحيط المجلس علما أيضا بأنه بداية من تموز/يوليه ١٩٩٦، أصبح المكتب الميداني لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في تندوف جاهزا للعمل، في حين كان يتم بانتظام إيفاد موظفين من مدينة الجزائر ومن المقر في بعثات إلى منطقة تندوف. وعين موظف دولي لمنطقة تندوف اعتبارا من ١٥ شباط/فبراير ١٩٩٧.

٢٣ - وفي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ حل الميجور جنرال خورخي باروزو دو مورا (البرتغال) محل الميجور جنرال خوسي ادواردو غارسيا لياندرو (البرتغال) قائدا للقوة. ووصل قوام العنصر العسكري بعد التخفيض بـ ٢٠ في المائة إلى ٢٣٠ فردا. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل العنصر العسكري لبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية رصد وقف إطلاق النار والتحقق منه. ورغم قيامه المخفض، أمكن زيادة عدد الدوريات البرية والجوية زيادة طفيفة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل اللفتانانت كولونيل جان كليفن (النرويج) قيادة عنصر الشرطة المدنية في البعثة بعد أن أصبح مفوضا للشرطة بالنيابة إثر مغادرة البريجادير جنرال والتر فالمان (النمسا).

٢٤ - وأشار الأمين العام إلى أن التقدم لن يتحقق إلا إذا التزم الطرفان قولا وفعلا التزاما كاملا بتنفيذ خطة التسوية، وأكد في تقريره[٤] أنه ما لم يتحقق ذلك فستتزايد الشكوك في جدوى استمرار البعثة. فالاحتفاظ بالعنصر العسكري بمستواه الحالي باهظ التكاليف، حيث أن معظم نفقات البعثة تذهب إلى إبقاء ودعم المراقبين العسكريين وتمكينهم من العمل في مواقع أفرقتهم. ولاحظ الأمين العام أيضا أنه في حالة عدم إحراز تقدم صوب حل سياسي على نحو ما هو متوخى في خطة التسوية، فإن وجود المراقبين العسكريين لن يمنع بمفرده اندلاع القتال؛ أما انسحابهم فقد يعرض وقف إطلاق النار للخطر ويهدد الاستقرار الإقليمي إلى حد خطير. وقال الأمين العام إنه يعتقد، والحالة تلك، أنه لا بد من بذل كل جهد ممكن لدفع العملية السياسية قدما والبحث عن سبل، تشمل إمكانية اتخاذ مبادرة جديدة، ليتسنى الخروج من المأزق الحالي في خطة التسوية.

٢٥ - وأعلم مجلس الأمن أنه يستعرض المسائل التالية ويعتزم التمعن في النظر فيها خلال الأسابيع المقبلة ليتمكن من عرض استنتاجاته قبل انتهاء ولاية البعثة في ٣١ أيار/ مايو ١٩٩٧: (أ) هل يمكن تنفيذ خطة التسوية بشكلها الحالي؟ (ب) وإذا ما تعذر ذلك، فهل هناك تعديلات عليها يقبلها الطرفان وتجعل الخطة قابلة للتنفيذ؟ (ج) وإذا كان الجواب بالنفي فهل هناك طرائق أخرى يمكن للمجتمع الدولي أن يساعد

بها الطرفين على تسوية نزاعهما؟ وقال إنه يعكف في الوقت نفسه على النظر في إمكانية إجراء تخفيضات أخرى في عدد أفراد البعثة ويعتزم متابعة الحالة عن كثب وإبلاغ المجلس بأي مستجدات.

٢٦ - وفي رسالة مؤرخة ١٠ آذار/مارس ١٩٩٧[٥] وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن، أعرب الممثل الدائم للمغرب لدى الأمم المتحدة عن أسفه لأن التقرير المؤرخ ٢٧ شباط/فبراير ١٩٩٧[٤] اكتفى بالإشارة إلى أن عملية تحديد الهوية قد توقفت دون ذكر السبب الرئيسي لتلك الحالة. وأكد المغرب من جديد موقفه الذي يتفق تماما مع موقف الأمم المتحدة والذي يتمثل في الدفاع عن حق كل شخص يستطيع أن يثبت انتماءه إلى الصحراء من المشاركة في عملية الاستفتاء. ودعا المغرب مجلس الأمن إلى اتخاذ التدابير اللازمة بغية كفالة استئناف عملية الاستفتاء وإنجازها.

٢٧ - وذكر الأمين العام في تقريره المؤرخ ٥ أيار/ مايو ١٩٩٧[٦] إلى مجلس الأمن أنه قام في ١٠ آذار/ مارس، في محاولة لتشجيع الطرفين على التغلب على المأزق المستمر، بتعيين السيد جيمس أ. بيكر الثالث، وزير الخارجية الأسبق للولايات المتحدة الأمريكية، مبعوثا شخصيا له للصحراء الغربية. وقد طلب إلى السيد بيكر أن يقوم بتقييم لمدى قابلية الخطة للتنفيذ، وأن يبحث الوسائل التي يمكن بها زيادة فرص استئناف تنفيذها في المستقبل القريب، والقيام، في حالة عدم تحقق ذلك، بتقديم المشورة إليه فيما يتعلق بالوسائل الممكنة الأخرى لتحريك عملية السلام.

٢٨ - وفي ١٩ آذار/ مارس ١٩٩٧، وجه الممثل الدائم للمغرب رسالة[٧] إلى رئيس مجلس الأمن يحيل بها رسالة من الوزير الأول ووزير الخارجية والتعاون للمغرب إلى الأمين العام، يتلقى فيها باستحسان تعيين السيد جيمس بيكر الثالث مبعوثا شخصيا للأمين العام للصحراء الغربية، ويؤكد له فيها تعاون المملكة المغربية التام.

٢٩ - وبعد مشاورات مع الأمين العام ومناقشات أولية مع ممثلي الطرفين وممثلي البلدين المجاورين، وهما الجزائر وموريتانيا، في نيويورك يوم ٢ نيسان/أبريل، قام المبعوث الخاص برحلة استطلاعية إلى المنطقة من ٢٣ إلى ٢٨ نيسان/أبريل. وفي الرباط، استقبل جلالة الملك الحسن الثاني السيد بيكر كما اجتمع هذا الأخير برئيس الوزراء، ووزير الداخلية، وعدد من كبار المسؤولين بالحكومة المغربية. وفي تندوف، اجتمع بالسيد محمد عبد العزيز الأمين العام لجبهة البوليساريو، وبمنسق الجبهة مع بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، ومع عدد من كبار مسؤولي جبهة البوليساريو. وفي مدينة الجزائر وفي نواكشوط، استُقبل المبعوث الخاص على التوالي من طرف الرئيسين اليمين زروال، ومعاوية ولد سيد أحمد طايع، كما اجتمع المبعوث الخاص برئيسي وزراء البلدين، ووزيري الخارجية وغيرهم من كبار المسؤولين بالحكومة.

٣٠ - وخلال المشاورات التي أجراها المبعوث الخاص في منطقة تندوف، قدمت إليه جبهة البوليساريو قائمة بأسماء ٨٥ أسير حرب اقترحت الإفراج عنهم. وقد أُبلغت هذه القائمة إلى حكومة المغرب وإلى لجنة الصليب الأحمر الدولية.

٣١ - وشدد المبعوث الخاص خلال المشاورات الاستطلاعية التي قام بها مع الطرفين والبلدين المجاورين على أنه جاء ليقوم بتقييم جديد للحالة ولإجراء مناقشة مع كل من يعنيه الأمر حول وسائل الخروج من المأزق الراهن. وأفاد السيد بيكر أنه يعتزم العودة إلى المنطقة في شهر حزيران/يونيه، وأنه سيقدم بعد ذلك تقريرا إلى الأمين العام عما انتهى إليه من نتائج وتوصيات.

٣٢ - وشدد الأمين العام على أن ست سنوات مضت منذ إنشاء بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية بغرض إجراء استفتاء على تقرير المصير في الصحراء الغربية، وأكد من جديد أن المجتمع الدولي أوضح أنه لا يستطيع مواصلة تأييد تمديد ولاية البعثة إلى ما لا نهاية له، ما لم يظهر الطرفان بطريقة واضحة وملموسة الإرادة السياسية اللازمة لاتخاذ القرارات التي تحقق حلا عادلا ودائما لمشكلة الصحراء الغربية. وحث الطرفين على التعاون التام مع مبعوثه الخاص. ولاحظ أن ذلك يجعله في وضع يسمح له بتقديم تقرير شامل إلى مجلس الأمن عن جميع جوانب مسألة الصحراء الغربية، وأوصى بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية لمدة أربعة شهور تنتهي في ٣٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٧.

٣٣ - وأكد مجلس الأمن من جديد في قراره ١١٠٨ (١٩٩٧) المؤرخ ٢٢ أيار/ مايو ١٩٩٧ التزامه بإجراء استفتاء وفقا لخطة التسوية. وحث الطرفين على أن يواصلا تعاونهما مع المبعوث الخاص للأمين العام في مهمته كما حددها الأمين العام، وطلب إلى الأمين العام أن يبقي المجلس على علم بالتقدم المحرز في الحالة وأن يقدم بحلول ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، تقريرا شاملا عن نتائج تقييمه لجميع جوانب مسألة الصحراء الغربية. وقرر تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية حتى ٣٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٧.

٣٤ - ونظرت اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة في مسألة الصحراء الغربية يوم ٦ حزيران/يونيه ١٩٩٧. وكان معروضا على اللجنة الخاصة خلال نظرها في المسألة ورقة عمل تتضمن معلومات عن التطورات فيما يتعلق بالإقليم[٨].

٣٥ - وإثر مهمة السيد بيكر في المنطقة، طلب الأمين العام من حكومة المغرب وجبهة البوليساريو وكذلك من البلدين المجاورين، الجزائر وموريتانيا، أن يوفدوا ممثليهم لعقد اجتماعات منفصلة بالمبعوث الخاص في لندن يومي ١٠ و ١١ حزيران/يونيه. وخلال تلك الاجتماعات، أحاط السيد بيكر حكومة المغرب وجبهة البوليساريو علما بأنه استنتج أن الطريقة الوحيدة لتقييم إمكانية تنفيذ خطة التسوية هي من خلال المحادثات المباشرة بين الطرفين، تحت رعاية الأمم المتحدة، لمعالجة العقبات التي تحول دون تنفيذ الخطة. وفسر لهما أن المحادثات التي ستبدأ يوم ٢٣ حزيران/يونيه في لشبونة ستكون سرية، ولن تتخذ شكل مؤتمر دولي، وستستمر ما دام يرى أن هناك تقدما. ودعيت حكومتا الجزائر وموريتانيا إلى المحادثات أيضا بصفة مراقب، وإلى حضور المناقشات المتعلقة بالمسائل التي تمسهما مباشرة.

٣٦ - وأحيط الطرفان علما أيضا بأن المبعوث الخاص سيتقدم خلال المباحثات باقتراحات وأفكار لتيسير عملهما، بما في ذلك مقترحات للمقاربة بين وجهات النظر في محاولة للخروج من المأزق. بيد أنه لن تكون له سلطة فرض حلول عليهما، ولا نقض أية اتفاقات يتوصلان إليها. واتـُفق مع الطرفين على المحافظة على السرية التامة وعلى ألا تعتبر الموافقة نهائية على أية مسألة ما لم تتم الموافقة على جميع المسائل المعلقة.

٣٧ - وفي لندن، طلب المبعوث الشخصي من كل من الطرفين القيام بتنازل لإظهار حسن النية. ووافقت حكومة المغرب على إرجاء عملية تحديد هوية حوالي ٠٠٠ ٦٠ من طالبي الهوية الذين تعترض البوليساريو عليهم. وفي المقابل، وافقت البوليساريو على العودة إلى عملية تحديد الهوية. ووافق الطرفان أيضا على السماح لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بالشروع في الأعمال التحضيرية في مخيمات اللاجئين وكذلك في الإقليم.

٣٨ - وعقد أول اتصال مباشر رسمي بين المغرب وجبهة البوليساريو برعاية الأمم المتحدة في لشبونة يوم ٢٣ حزيران/يونيه. وبدأت المناقشة بشأن مسألة تحديد الهوية، وهي المسألة الرئيسية التي تعوق تنفيذ خطة التسوية، ولكن على أساس ألا تعتبر الموافقة نهائية على أي مسألة ما لم تتم الموافقة على جميع المسائل المعلقة. وأحيط وفدا الجزائر وموريتانيا علما بجميع التطورات. وبما أن الطرفين أشارا إلى الحاجة إلى التشاور مع رؤسائهما قبل الاستجابة لمقترح المبعوث الخاص، أُجل اجتماع لشبونة في اليوم الثاني. بيد أن الطرفين قدما إجاباتهما إلى المبعوث الخاص خلال الـ ٤٨ ساعة التالية.

٣٩ - وفي ١٩ و ٢٠ تموز/يوليه، عـُقدت الجولة الثانية من المحادثات المباشرة في لندن. وحضرت الجزائر وموريتانيا مثلما ما حدث في السابق. وخلال محادثات لندن، تم التوصل إلى اتفاق على ألاّ يقدِّم أي طرف مرشحين من بعض التجمعات القبلية المعترض عليهم، خلال تحديد هوية الناخبين المحتملين. وتوصل الطرفان أيضا إلى الاتفاق على أن يقوم الممثل الخاص بالنيابة للأمين العام باطلاع الأطراف على آخر الأرقام لنتائج عملية تحديد الهوية، ووافق الطرفان على الظروف التي ستستخدم فيها الشهادات الشفوية.

٤٠ - وفيما يتعلق بمسألة اللاجئين، اتفق الطرفان على أن تبدأ مفوضية شؤون اللاجئين اتخاذ الخطوات التحضيرية لعملية إعادة اللاجئين إلى وطنهم وفقا لخطة التسوية. ووافقا أيضا على التعاون مع المفوضية في تنفيذ برنامج الإعادة إلى الوطن وفقا للممارسات العادية للمفوضية وللمبادئ المتبعة في عمليات الإعادة الى الوطن. ووافق الطرفان على عقد جولة أخرى من المباحثات في لشبونة يومي ٢٩ و ٣٠ آب/أغسطس لمواصلة المناقشات بشأن إبقاء القوات داخل معسكراتها ومناقشة مسألتي أسرى الحرب والمحتجزين السياسيين.

٤١ - وخلال تلك الجولة، اتفق الطرفان على خفض القوات المسلحة المغربية وإبقائها داخل معسكراتها وفقا لأحكام خطة التسوية، من جميع النواحي. واتفق الطرفان وكذلك الجزائر وموريتانيا على إبقاء قوات

البوليساريو داخل معسكراتها في المواقع وبالأعداد التي يحددها الممثل الخاص للأمين العام، بشرط عدم إبقاء أكثر من ٠٠٠ ٢ فرد داخل المعسكرات في إقليم الصحراء الغربية شرقي السطيحة الرملية ولا أكثر من ٣٠٠ فرد في موريتانيا. أما بالنسبة للقوات المسلحة التابعة لجبهة البوليساريو الزائدة عن العدد الذي يحدده الممثل الخاص للأمين العام للإبقاء داخل المعسكرات في الصحراء الغربية وفي موريتانيا، فإنه ينبغي إبقاؤها داخل معسكراتها في الجزائر. وسيجري تحديد المواقع التي ستبقى فيها القوات داخل معسكراتها في الجزائر وموريتانيا بالتنسيق مع السلطات الجزائرية والموريتانية. واتفق أيضا على أن الحل التوفيقي بشأن إبقاء القوات المغربية أو التابعة لجبهة البوليساريو داخل معسكراتها لا يؤدي بأي حال إلى تغيير الحدود المعترف بها دوليا للصحراء الغربية.

٤٢ - وفيما يتعلق بمسألة أسرى الحرب، اتفق الطرفان على الإفراج عن جميع أسرى الحرب المتبقين وفقا لأحكام خطة التسوية من جميع النواحي، وعلى أن يتعاون الطرفان مع لجنة الصليب الأحمر الدولية حتى إتمام الأعمال التي تنص عليها الخطة. وفيما يتعلق بالسجناء والمحتجزين السياسيين، اتفق الطرفان على الإفراج عن جميع السجناء والمحتجزين السياسيين الصحراويين، عملا بالعفو المتوخى في خطة التسوية، قبل بداية حملة الاستفتاء، وعلى أنهما سيتعاونان بالكامل مع الخبير القانوني المستقل في الاضطلاع بواجباته.

٤٣ - وفي لشبونة، افتتح المبعوث الخاص للأمين العام أيضا المباحثات بين الطرفين بشأن مدونة تحكم سلوكهما خلال حملة الاستفتاء. وإثر مناقشة عامة للمسألة، قرر المبعوث الخاص إرجاء المباحثات لأن الوفد المغربي لم يكن مستعدا تماما لتقديم تعليقات تفصيلية على المدونة. وتم التوصل الى اتفاق على عقد الجولة القادمة في هيوستن، تكساس، يوم ١٤ أيلول/سبتمبر، بغية التوصل إلى اتفاق بشأن المدونة والمسائل المتصلة.

٤٤ - وفي ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، اقترح الأمين العام في رسالته إلى رئيس مجلس الأمن[٩] أن يقدم خلال النصف الثاني من أيلول/سبتمبر التقرير الذي طلبه المجلس في قراره ١١٠٨ (١٩٩٧) المؤرخ ٢٢ أيار/ مايو ١٩٩٧، وذلك بالنظر إلى جولة هيوستن القادمة وكيما تؤخذ نتائج اجتماعاتها في الاعتبار ويُضطلع بالتقييم المناسب للحالة.

الحواشي

(١) S/1996/913.

(٢) S/21360 و S/22464 و Corr.1.

(٣) S/1996/973.

(٤) S/1997/166.

(٥) S/1997/208.

(٦) S/1997/358.

(٧) S/1997/234.

(٨) A/AC.109/2087.

(٩) S/1997/721.

- - - - -